

معاناة يومية ضحيتها المواطن

الصيف . . نعمة على مواطنين وتجارة لدى آخرين

بغداد / أحمد حسين



مقاه مكتظة برجال من مختلف الأعمار، وأخرى شبه خالية، مشهد مأوف في شوارع بغداد، ليس السبب نقل إحدى مباريات كرة القدم للمنتخب العراقي أو بين برشلونة وريال مدريد، كذلك ليس هناك حدث مهم تبثه التلفزيونات في تلك المقاهي، السبب هو الهروب من لتهيب الشمس الحارقة في ظهيرة تموزية .

المواطنون من الرجال يبحثون عن ملاذ يحتمون به من حرارة الطقس، فيبحثون عن مقاه فيها أجهزة تكييف وليس مبردات أو مراوح الهواء، انه حال العراقيين في فصل الصيف الحارق .



درجات الحرارة التي ارتفعت خلال الأسبوع الجاري بشكل مفاجئ اضطرت الكسبة والموظفين وغيرهم من شرائح المجتمع الذين تضطرم أعمالهم أو مراجعاتهم للدوائر الحكومية إلى التنقل بين مناطق بغداد، يلجأهم الهواء الساخن الذي لا تقل درجة حرارته عن الهواء الذي ينفثه مجفف الشعر، وتكويهم أشعة الشمس، فتراهم بوجوه مطيبة، حمرة، يتصبب منها العرق، فيبحثون عن مكان يحتمون به للاقاق أو ساعة أو أكثر، فتكتظ بهم المقاهي والكافيتريات المكيفة.

مواطنون آخرون، يهربون من منازلهم إلى تلك الأماكن خلال ساعات انقطاع التيار الكهربائي، كون المولدات الأهلية محدودة بخمسة أمبيرات أو أقل بالنسبة لبعض العوائل، وهو ما

يحرم الغالبية العظمى من العائلات من التمتع بأجهزة التكييف. الأمر لا يقف عند حدود معاناة المواطنين، بل يمتد إلى المنظومة الكهربائية التي غالباً ما تنهار بعض الوحدات التوليدية في المحطات الكهربائية بسبب ارتفاع درجات الحرارة، أو انهيار شبكات نقل الطاقة أو المحولات الكهربائية المنصوبة في الشوارع.

ارتفاع درجات الحرارة في الصيف العراقي له تداعيات أخرى، فإذا ما أضفنا إلى تردي واقع الطاقة الكهربائية، الاختناقات المرورية التي تشهدها شوارع العاصمة بغداد والتي تضاعف بدورها من الأزمة الحرارية، وكذلك المضايقات الأخرى التي يعاني منها المواطنون سواء في الشوارع والسيارات الأمنية، أو في

الدوائر الحكومية، وغير ذلك الكثير من المنغصات، كل هذه العوامل ترفع من معدلات المشاجرات والانفعالات لدى الفرد العراقي، وليس غريب أن تكون الاختناقات المرورية أو طوابير المراجعين، بؤرة خصبة للمشاجرات والمشاجرات الكلامية واليدوية أيضاً.

المواطن طارق خالد احتمى بكافيتريا في شارع السعدون وسط بغداد، تقدم المشروبات الباردة والساخنة إضافة إلى (التركيبة)، كان قد انتهى لثوه من إتمام معاملة إصدار بطاقة السكن في مديرية المعلومات التي تقع قبالة هذه الكافيتريا.

قال في حديثه لـ"المدى": إنه غادر منزله بمنطقة القاهرة، في الساعة الثامنة صباحاً، على أمل الوصول مبكراً للمديرية وانجاز معاملته ومن

ثم العودة إلى مركز شرطة الأعظمية لإصدار بطاقة السكن، لكنه قضى نحو ساعتين للوصول إلى المديرية بسبب الزحامات المرورية.

وبين "ركبت (كيا) من القاهرة التي لا تبعد كثيراً عن باب المعظم لكن قضيت أكثر من نصف ساعة في طريق لا يتجاوز طوله الكيلومتريين، ومن ثم ركبت (تكسي نفرات) من الباب المعظم إلى الباب الشرقي، وبما أنه يمر بمنطقة المشورجة، وساحة الوثبة، ومن ثم ساحة التحريه وصولاً إلى ساحة النصر، فبالتأكيد لا مفر من أن تقضي من ساعة إلى ساعتين للوصول".

وأضاف خالد "الإجراءات في مديرية المعلومات كانت سهلة وليس هناك تأخير طويل، فلم استغرق أكثر من نصف ساعة للحصول على تأييد من المديرية، لكن الساعة الآن تجاوزت



معالجة الحر ببياه معدنية

الثانية عشرة بعد الظهر في حين الأمر لا يتطلب أكثر من ساعة".

وأوضح خالد "لا أخفي أنني متوتر الأعصاب ومستفز والحمد لله إنني لم أتعرض لمضايقة اليوم فربما كنت سأستأجر لائقته الأسباب بسبب المروية الخائفة، والسيارات الأمنية لا يتجاوز طوله الكيلومتريين، ومن ثم ركبت (تكسي نفرات) من الباب المعظم إلى الباب الشرقي، وبما أنه يمر بمنطقة المشورجة، وساحة الوثبة، ومن ثم ساحة التحريه وصولاً إلى ساحة النصر، فبالتأكيد لا مفر من أن تقضي من ساعة إلى ساعتين للوصول".

وأضاف خالد "الإجراءات في مديرية المعلومات كانت سهلة وليس هناك تأخير طويل، فلم استغرق أكثر من نصف ساعة للحصول على تأييد من المديرية، لكن الساعة الآن تجاوزت

نتؤون الوطن

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

ديوان المظالم

من يتسنى له متابعة منظر الجموع الغفيرة المترصدة، المتدافعة بالمناكب والأقدام، المتهاككة للوصول لبوابة القصر الجمهوري بالقاهرة، يصاب بالدوار ويتسربل بالشفقة.. جموع تجبذ على سخاتهم علامات الرهق والقتل ونل الحاجة، يرفعون أوراقاً تتضمن مطالبهم وشكاوهم، لإيصالها لمن بيده الأمر والنهي، ليحل لهم بعض مشاكلهم ويمنهم بالفرج بعد الشدة... ممارسة ملفقة للنظر لاسيما لأهل مصر، فلم يعهدوا - من قبل - بمن يمنحهم هذا الحق، ويسير لهم الوصول لبوابة القصر الجمهوري، بعدما كان الشارع برمته محظوراً على السابلة والمشاة.

تطفل صحفي مصري، وتمعن في بعض الطلبات المرفوعة، فمأذا وجد؟ هذه عينات عشوائية مختصرة:

«أسكن داراً بالإيجار، يهددني المالك بطردي فيما لو لم امتثل لطلب الزيادة، أنا العائل الوحيد لعائلة كثيرة العدد، فهل يمكن لعدالتكم أن تشملني بالحصول على دار من دور البلدية؟»

«أغلق جاري الثري مجرى الماء الذي يسقي بستاني، فمات الزرع وجف الصرع، وتكررت حالات الشجار بيننا، وصار يهددني بانتقام لو تجرأت ثانية وطالبته بفتح المجرى، كيف أتمكن من رده؟ أنا في خوف دائم من تهديداته، هل أطعم بمساعدتكم لإيقافه عند حده؟»

«القبول المركزي يشترط معدل ٩٧ درجة لدخول كلية الطب، وقد حصلت على معدل ٩٦ فهل يمكن النظر بعين الرحمة لطبي واستثنائي من شرط المعدل، ولكم الأجر والثواب.»

«طلقتي زوجي لنزاعه مع والدي، وحرمني رؤية أولادي وأصغرهم عمره سنة واحدة، فهل أطعم بأمر منكم لحضانة طفلي؟»

هذي الطلبات الفردية ومثيلاتها هي مدار مضمون معظم الرسائل المحمولة لديوان المظالم، والسؤال المنطقي الذي يفرض نفسه: هل يمكن حل مشكلة الملايين المتبتلين بالفقر والمرض والجهل، الساكنين بين المقابر، والشارين الماء من الترع الملوثة، بحل مشاكل أفراد معدودين؟

لا ينكر منصف، إنسانية المبادرة الرئاسية بفتح بوابات ديوان المظالم، لكن الجوء لهذا الأسلوب قد يبدو ملائماً وصالحاً في زمن الخلفاء الراشدين وما تلاه من عهود قريبة له، لكن ديوان المظالم في زمن الفضائيات والهواتف النقالة والإنترنت يبدو علامة شوهاء حقاً، قد يحل الديوان مشكلة المئات، أو الآلاف، لكنه بالتأكيد لا يحل مشكلة الملايين. لا تحل مشاكل الشعب إلا بمنظومة متكاملة من القوانين الرادعة والصارمة بحق من يخرق الأنظمة، لا تحل مشاكل الشعب إلا بإرساء دعائم العدالة الاجتماعية، باستقلالية وبنزاهة القضاء وعفة ونزاهة القضاء، بتوفير فرص العمل، بتكافؤ الفرص، بالحرص على استئصال الفساد، و...و...و... والمسؤول (ين) القدوة.

هل ترائي - وأنا أتحدث عن مصر - قد تحدثت عن العراق وعن الهوة الواسعة التي تزداد اتساعاً بين قلة ترفل بالثراء والرفاهية وتتسبب بأنياب القانون، وكثرة تفرق في السكك وسورات الفساد، وتسمع نغمت العزف على القانون دون أن تراه؟

منظمات المجتمع المدني: إن دائرة ذوي الاحتياجات الخاصة تضم معيدين للعوق الحركي (الفيزيائي) في بغداد، يستقبل المعيدين حالات العوق المتعطلة بالضمور العضلي والقرمزية والتشوه الخلقي وشكل الطرفين السفليين وتحدد حركة اليدين وتشوه الفقرات العنقية وبتر اليد أو الساق.

وأضاف "أدرس في هذين المعهدين مناهج وزارة التربية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، إضافة للخدمات التربوية والتعليمية والخدمات النفسية والاجتماعية وبرامج العلاج الطبيعي ونقل المستفيدين من وإلى المعهد".

أقامت ندوة تثقيفية حول إستراتيجية الحد من الفقر الأمم المتحدة تشيد بجهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

إلى جمهورية الهند، بخصوص الآليات الحديثة المتبعة للحد من الفقر والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

وأشار البيان إلى أن الندوة "بحثت إمكانية تسويق المنتجات الريفية ومجموعات المساعدة الذاتية، وتوضيح مفهوم الريف بالمنظور التسويقي، وطبيعة تغييره بصورة تدريجية ديناميكية ونمو السوق في المناطق الريفية، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير أنشطة التبادل التجاري وتحقيق الهدف بإيجاد المنتج المناسب بالسعر المناسب".

وأضاف البيان أن الندوة تناولت "التبادل التجاري بين المناطق الريفية والحضرية وما يشكله من عاملاً فاعلاً للتجارة في

الوزير التي انعكست بشكل إيجابي على أداء العمل الاجتماعي والتنموي العربي".

وأضاف الربيعي، خطاب شكر وتقدير، لأمم المتحدة أشاد بجهود الوزير في معالجة القضايا الاجتماعية والتنموية، التي كان لها تأثير ملحوظ في تطوير العمل العربي المشترك في مجالاته المختلفة.

من جانب آخر، عقد المركز الوطني للبحث والدراسات التابع لوزارة العمل، ندوة تثقيفية متخصصة حول إستراتيجية الحد من الفقر، تناولت تفاصيل التقرير الذي أعده مدير قسم دائرة الرعاية الاجتماعية في محافظة كربلاء عن إيفاده

□ بغداد / المدى

تلقى وزير العمل والشؤون الاجتماعية نزار الربيعي، خطاب شكر وتقدير، لجهود وخبراته في معالجة القضايا الاجتماعية والتنموية، فيما عقد المركز الوطني للبحث والدراسات التابع لوزارة ندوة تثقيفية متخصصة حول إستراتيجية الحد من الفقر، تناولت تفاصيل التقرير الذي أعده مدير قسم دائرة الرعاية الاجتماعية في محافظة كربلاء عن إيفاده

محافظ نينوى يعترم تحريك دعوى قضائية ضد أطراف لم يسماها

□ الموصل / المدى

كشف محافظ نينوى أئيل النجيفي أنه سيرك دعوى قضائية ضد كل من روج عنه ما وصفها بـ "الأكاذيب والشائعات لصالح أجنداث خاصة".

وقال النجيفي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى محافظة نينوى وحضرته "المدى": إنه استدعى إلى مجلس النواب، بناءً على طلب من اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق بشأن طلب رئيس مجلس الوزراء من مجلس النواب إقالة محافظ نينوى.

وأضاف أن مجلس النواب كان قد أعاد الطلب إلى رئيس مجلس الوزراء مطالبا بتسمية قضايا محددة مع نكر أدلة وقوعها، وفي الوقت نفسه كلف رئيس مجلس النواب لجنة تحقيقية من أعضاء لجنة الطاقة تمثل مختلف الكتل السياسية لتقصي الحقائق عن المعلومات التي أشار إليها طلب رئيس مجلس الوزراء والمتعلقة بعقد صفقات نفطية مخالفة للدستور مع إقليم كردستان.

وبين المحافظ أنه "كان من المفترض أن تأتي اللجنة التحقيقية إلى الموصل لتقصي الحقائق، إلا أن النائب الأول لرئيس مجلس النواب طلب أن يكون اللقاء بحضور هيئة الرئاسة أجمعها، فكانت على هذا الأساس استضافتي لدى مجلس النواب".

وأكد المحافظ إن "معظم التساؤلات التي طرحت خلال جلسة الاستدعاء كانت مبنية على شائعات لا أساس لها من الصحة، وأن هناك من أوهم كبار المسؤولين في بغداد، بوجود صفقات وانفاقيات نفطية وسياسية بين نينوى وإقليم كردستان، تهدد وحدة العراق واقتصاده"، مشيراً إلى أن "ترويج تلك الشائعات تزامن مع أزمة سياسية حادة قبل فترة، وهو ما دفع بعض الأطراف إلى تبنيها والترويج لها".

وأشار النجيفي إلى أنه طلب من اللجنة إشهار أي وثيقة تخص المعلومات التي كانت أساساً لتلك الإشاعات، وكانت الإجابة أنها معلومات تداولتها وسائل الإعلام، ثم راح المحافظ يشرح كيف أنه طرح وجهة نظره أمام لجنة الطاقة، والحدود والصلاحيات التي يمتلكها كمحافظ، وتحرك على أساسها، وقال: إنه "من حق مجلس النواب أن يحاسبه على تحركه الفعلي، أما ما يدور في رأسه من أفكار ما زالت قيد الدراسة والتهيئة، فلا أحد يملك الحق في محاسبته عليها". وتابع بالقول "على الجميع انتظار أية نتائج أو أفعال حتى يكون هناك إمكانية لمعرفة صحتها من خطئها ولا يمكن الحديث عن منع الأفكار والدراسات والتحضيرات".

وبين النجيفي "نحن لم نبدأ لغاية الآن بمرحلة جمع المعلومات عن العقود النفطية الموقعة من قبل الإقليم من شركات النفط، وعلى الرغم من قناعتنا الكاملة بأنه ليس من حق أية جهة الاعتراض على جمع هذه المعلومات للوقوف على الحقائق كاملة، إلا أننا كنا حريصين في أن لا نذهب منفردين دون قرار صريح من مجلس المحافظة في أي نقطة تحسباً من التداعيات السياسية والاقتصادية".

ولفت المحافظ إلى أنه أكد للجنة أن "وزارة النفط أخطأت في تعاملها مع محافظة نينوى في هذا الموضوع، وكان عليها أن تستثمر تحسن علاقة نينوى مع إقليم كردستان وتدعم المحافظة قانونياً وفنياً للتفاوض مع الإقليم، بما يضمن حل الأزمة بدلاً من تأجيلها".

وواصل المحافظ حديثه: "نحن حريصون على معرفة حقوقنا الدستورية فيما يخص ملف النفط، وأن نينوى تحرص على ممارسة تلك الحقوق دون إفراط أو تفريط، وإذا كنا نهمل الآن ما هي هذه الحقوق وما هي حدودها فإننا نأمل أن نستكمل التقص في المعلومات من خلال الخبراء القانونيين والنفطيين".

وصفوا وعود المسؤولين بأنها "جرعات تخدير" بابليون يقترحون صرف أموال مشاريع الكهرباء لهم لشراء مولدات أهلية

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني، ووزير الكهرباء كريم عفتان، قد أعلنوا في وقت سابق من العام الحالي بأن العراق سيحقق الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية خلال العام ٢٠١٣. المواطنه همسة ضياء تقول: "اعتقد أن على الحكومة الاتحادية أن تأخذ الطريق من نهايته، فبعد الفشل النزيح الذي حققته في مجال الكهرباء والوعود الزائفة بتصدير الكهرباء إلى دول العالم، عليها أن بدلا من إنفاق مليارات

الواقع، فقد سبق لهذا المسؤول أن صرح قبل أشهر بأن تجهيز الكهرباء خلال شهر تموز الحالي سيكون يواقع ١٢ ساعة يومياً، في حين أن التجهيز حالياً يتراوح بين ٦ - ٧ ساعات في اليوم".

ويقترح محمد "نظراً لعدم إيفاء وزارة الكهرباء بوعودها السنوية لتحسين إنتاج الطاقة الكهربائية، اقترح توزيع المبالغ المخصصة لقطاع الكهرباء على المواطنين لشراء مولدات كبيرة من مناشئ رصينة لتأمين الطاقة على مدار اليوم".

□ الحلة / إقبال محمد

طالب عدد من مواطني محافظة بابل، الحكومة الاتحادية بتوزيع المبالغ المقررة لإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية، على المواطنين لشراء مولدات من مناشئ رصينة من أجل تأمين الكهرباء.

ويشبهه المواطن عماد علي، في حديثه لـ"المدى"، أن تحسن واقع الكهرباء في بابل "أصبح مثل العمليات الجراحية يتطلب التخدير من أجل تخفيف الألم، وهو ما يحصل عليه أهالي المحافظة من المسؤولين عن قطاع الكهرباء، مجرد وعود مخدرة"، على حد وصفه.

ويضيف "لكن جرعات التخدير المتعطلة بوعود زيادة ساعات التجهيز بالكهرباء لم تعد تنفع مع المواطن، خاصة وهو يعاني من الحرارة الالهية في فصل الصيف"، ملحاً إلى أن "فساد بعض المسؤولين هو السبب وراء أزمة الطاقة الكهربائية"، على حد قوله.

ويشير علي إلى أنه "منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن صرفت مليارات الدولارات على قطاع الكهرباء، وليس هناك تحسن ملموس في هذا القطاع".

ويصف المواطن حازم محمد تصريحات المسؤولين عن الكهرباء بأنها "غير دقيقة وأصبحت لا تثير اهتمام المواطنين"، لافتاً إلى أن "الوعد الذي أطلقه مسؤول رفيع بشأن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية خلال عام ٢٠١٣، يناقضه



مقارنة بالجدول التي تصدرها وزارة الكهرباء، على الرغم من أن المحافظة منتجة للطاقة الكهربائية إذ تحتوي على ثلاث محطات للإنتاج هي محطة المسيب الحرارية والمسيب الغازية ومحطة الحلة الغازية، إضافة إلى محطة أبي غرق التي ما زالت قيد التنفيذ".

محافظ بابل محمد علي السعودي شدد في حديثه لـ"المدى"، إنه في حال عدم حصول بابل على الحصة المقررة فأن الحكومة المحلية ستخذ إجراءات عديدة لحماية مواطنيها وتحقيق العدالة في توزيع الكهرباء.

وأضاف السعودي "المحافظة غير مسؤولة عن فشل المنظومة الكهربائية ولدينا مواطنون يتدمرون، ومنذ سنوات ووزراء الكهرباء يعدون بزيادة حصة بابل لكن لم يتحقق شيء، سوى الزيادة التي حصلت عليها المحافظة منذ يومين وهي بواقع تشغيل ساعتين وإطفاء أربع ساعات، لكن نطمح إلى زيادة هذا المعدل لتحقيق المساواة".